

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠٩٣**

الخميس، ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد شلقم	(الجماهيرية العربية الليبية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إلوفا
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد إلكن
	الصين	السيد لا يفان
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساويرس
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية تقدمها بعثة مجلس الأمن إلى هايتي (من ١١ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٩)

09-27340 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطة إعلامية تقدمها بعثة مجلس الأمن إلى هايتي (من ١١ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٩)

الرئيس: أود أن أحيط المجلس علما بأني تلقيت رسالة من ممثل هايتي يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وعملا بالممارسة المتبعة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة الممثل إلى المشاركة في النظر في هذا البند بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ميروريس (هايتي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

يستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها سعادة السيد خورخي أوربينا، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى هايتي والممثل الدائم لكوستاريكا.

أود أن أرحب بعودة أعضاء مجلس الأمن وممثلي الأمانة العامة الذين شاركوا في البعثة إلى هايتي. وأعطي الكلمة الآن للسيد خورخي أوربينا، رئيس بعثة مجلس الأمن إلى هايتي.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): زارت بعثة مجلس الأمن هايتي من ١١ إلى ١٤ آذار/مارس، وفقا لولايتها الواردة في الوثيقة S/2009/139. وتمكنت البعثة من تقييم الحالة بنفسها في هايتي، في وقت تلوح نافذة أمل لتعزيز الاستقرار والاضطلاع بعملية تنمية مستدامة.

أود لي أن أبدأ بالإعراب عن شكري لممثلي أعضاء المجلس لاهتمامهم بالبعثة ومشاركتهم الفعالة في جميع أنشطتها. لقد أبدى أعضاء المجلس قلقا إزاء الحالة في هايتي. وأنا على اعتقاد تام أن مناقشاتنا المستقبلية ستفيد من المعرفة المكتسبة خلال هذه الزيارة.

ينبغي لي أن أشكر السلطات الهايتية نيابة عن أعضاء المجلس لضيافتها وانفتاحها. كما أود أن أعرب للممثل الدائم لهايتي، السفير ليو ميروريس، عن امتناننا له، لمرافقتنا ولمشاركته في إنجاح البعثة. ولا بد أن أعترف أيضا بالتنظيم الممتاز الذي اضطلعت به الأمانة العامة، وإدارة عمليات حفظ السلام، والممثل الخاص للأمين العام، السيد هادي العنابي، وفرق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وممثلي الأمم المتحدة في هايتي. فعملهم جدير بالثناء.

بدأت زيارة البعثة باجتماعين متتاليين مع قيادات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة في هايتي. وقد عقدت بعثة المجلس اجتماعا مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لسماع آرائهما حول الحالة، وتلقي معلومات عن برامجهما، وسماع انطباعاتهما عن العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتلقى ممثلو المجلس معلومات إضافية عن خطط الحكومة الهايتية خلال اجتماع لاحق مع رئيس الوزراء ووزراء التخطيط، والداخلية، والزراعة والتنمية الريفية، والأشغال العامة والنقل. علاوة على ذلك، عقد أعضاء المجلس اجتماعات مع زعماء مجلس الشيوخ ومجلس النواب،

ورؤساء لجان العدل والأمن لكل من المجالس التشريعية، والوزير المسؤول عن العلاقات مع البرلمان. كما اجتمع أعضاء المجلس مع قادة الأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان من المعارضة، وعقدوا حوارات مع ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني في هايتي.

وقد شارك في الاجتماع الذي عقد مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي الممثل الخاص للأمين العام ونوابه، وقائد قوات البعثة، ومفوض الشرطة. وقاد المنسق المقيم فريق الأمم المتحدة. وأخيرا، اضطلع ممثلو المجلس بزيارات عمل إلى غونايف وفورت ليبيرتيه وأوانامينتيه وسيتيه سولاي.

جمع أعضاء البعثة معلومات وتقييمات مستكملة عن جوانب مهمة للحالة في هايتي، خاصة ما يتعلق بالحالة الأمنية العامة، والحوار السياسي والانتخابات، وتوسيع سلطة الدولة، وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتعاون الإقليمي.

لقد تمكنت البعثة من ملاحظة التقدم المحرز من الناحية الأمنية بعد خمس سنوات من تواجد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في البلد، ولا سيما ذاك الناتج عن الدعم الذي قدمته الشرطة الوطنية بهدف زيادة قدراتها. وبالفعل، يلاحظ أن التحسن الأكبر يتمثل في انخفاض الجريمة وتزايد ثقة الشعب بقوة الشرطة. ويتم تعزيز قوة الشرطة حاليا عبر التدريب المهني لموظفيها وتحسين قدراتها التشغيلية والمؤسساتية.

وهدف الحصول على ٠٠٠ ١٤ عنصر في قوة الشرطة ومن ثم الوصول بذلك إلى معدل مقبول يعادل ضابطا مقابل ٠٠٠ ١ شخص من السكان، مع أخذ الاحتياجات الحقيقية بعين الاعتبار، يحرز تقدما ثابتا. وقد تضاعف حاليا العدد الأصلي، أي ٠٠٠ ٣ عنصر، ثلاث مرات. إضافة إلى ذلك، فإن الاضطلاع بالتوظيف والتحقق يتم بنجاح.

لقد تمكنت بعثة المجلس من تقييم برنامج للحد من العنف المجتمعي خلال إحدى زياراتها الميدانية. وقد أتيح هذا المشروع بفضل التعاون بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ونظرائها في الحكومة، واللجنة الوطنية لنزع السلاح وفريق الأمم المتحدة في البلد، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأتيح إحراز تقدم من خلال برامج التوظيف سريعة الأثر، مع استخدام مكثف للقوى العاملة. وساهم ذلك في استقرار المناطق الهامشية من المدينة التي كانت تعتبر خارجة عن القانون حتى فترة قريبة جدا.

وأجرت البعثة أيضا قياسا للنقص في قدرة الدولة الهايتية على السيطرة على حدودها ومياهها الإقليمية، مما قد يشجع احتمال حصول أنشطة غير مشروعة. وينبغي لبدء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بالدوريات البحرية والجوية، بدعم من الشرطة الوطنية، أن يؤدي إلى تحسن الحالة. على أنه ينبغي أن تصاحب هذه الدوريات مبادرات ثنائية وإقليمية أخرى، كون هذه المشكلات إقليمية بطبيعتها، وليس لدى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ولاية للاضطلاع بعمليات مماثلة أو للاضطلاع بعمليات اعتراضية.

وتلقت البعثة معلومات عن الحوار السياسي والعمليات الانتخابية من الرئيس ورئيس الوزراء، اللذين قدما تفاصيل حول اللجان الخمس التي أنشأها الرئيس لجمع آراء الأحزاب السياسية والمجتمع المدني من أجل تحقيق برنامج إصلاحي مؤسسي طموح. وخلال زيارته، عقد المجلس حوارات مع المنسق الوطني لهذه اللجان ومع أولئك الذين يقودون اللجنة بشأن الإصلاح المؤسسي.

وافق المحاورون الهايتيون على الحاجة إلى إصلاحات كبيرة، على الرغم من وجود أطياف متباينة في وجهات النظر. وكان هناك توافق في الآراء العامة المتعلقة بتقاسم السلطات والإفراط في اللامركزية وتعدد العمليات الانتخابية. وتكتسب الحجج المؤيدة لتنقيح الدستور أرضية بين القادة السياسيين، الذين يتفقون على المسائل الأساسية المتعلقة بالهيكل الإداري المرهق الناتج عن دستور ١٩٨٧، وجدول الانتخابات المكلف، والعوائق الأخرى التي يجب أن تتغير. أدرك أعضاء المجلس ضيق الوقت المتاح للتعديلات الدستورية وأقروا بأهمية إصلاح الدستور لتحسين الحكم في البلاد. وفي هذا السياق، أبلغت البعثة قادة هايتي السياسيين رسالة لدراستها بعناية من أجل تحقيق توافقات الآراء الضرورية لتنفيذ عملية الإصلاح الدستوري على نحو ملائم. وشدد أعضاء المجلس، في الاجتماع مع رئيس اللجنة الرئاسية لإصلاح الدستور، على الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين السلطة التنفيذية والبرلمان والمجتمع المدني لتفادي حدوث انقسامات وشلل سياسي وهما أمران من شأنهما إعاقة عملية الإصلاح في البلاد.

كما عقد أعضاء المجلس اجتماعات مع رئيس وقضاة المجلس الانتخابي المؤقت. وتفرض العمليات الانتخابية المستقبلية فترة انتخابية ستستمر على مدار الأشهر الـ ٣٦ المقبلة، والتي سيتوجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع خلالها ثماني مرات. وتلقت بعثة المجلس معلومات عن الدعم اللوجستي الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى المجلس الانتخابي المؤقت وكذلك ما تقدمه من مساعدة أمنية. وأعاد المجلس الانتخابي، من جانبه، تأكيد التزامه بضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة لكفالة مصداقية عملية انتخابية يهددها عدم مشاركة واحدة من أهم الجماعات السياسية، بعدما استبعدت لأسباب قانونية. وأشارت بعثة المجلس إلى ضرورة القيام بكل ما هو ممكن للتعامل مع تصور الاستبعاد الموجود في أذهان قطاعات معينة من السكان.

وتمكن ممثلو المجلس، خلال لقائهم مع ممثلي الأحزاب السياسية، من التحقق من الاتجاهات التي تقوض شرعية الانتخابات المقبلة، مثل شبهات التزوير والتدخل المعلن من جانب الدولة. غير أن أعضاء المجلس تلقوا ضمانات بأنه سيتم التعامل مع الاعتراضات عبر الآليات القانونية وأنه سيكون هناك دعم للعملية الانتخابية باعتبارها وسيلة لتسوية النزاعات السياسية.

وبخصوص توسيع قدرة الدولة، أصبح أعضاء مجلس الأمن مدركين لضعف منظومة المؤسسات في هايتي. وعلى سبيل المثال، فإن الدولة لا يمكنها توفير التعليم إلاّ لنسبة ١٠ في المائة من الطلبة المسجلين، وهو ما يشكل نسبة منخفضة بالفعل من عدد السكان في سن التعليم. وعلاوة على ذلك، ليس للدولة أي سيطرة على محتوى أو جودة التعليم الخاص المسؤول عن نسبة عالية جدا من التعليم في البلاد. وينطبق الأمر نفسه على القطاعات الأخرى في الهيكل المؤسسي التي لا توفر الخدمات الأساسية للسكان.

وتمكنت بعثة المجلس من ملاحظة أن الحكومة وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تعملان بصورة مشتركة لتوسيع قدرة الدولة على أرض الواقع تعزيز قدرتها على إدارة البلاد وتوفير الخدمات الأساسية للسكان. وألقت السلطات الوطنية الضوء على التقدم القانوني ضد الفساد والموافقة على قانون جمركي ونظام أساسي للموظفين البرلمانيين وعلى قواعد إدارية ومالية لعمل السلطة التشريعية.

غير أن الحكومة والإدارات المحلية لا تزال تواجه قيودا في ما يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية للسكان مثل الصحة والتعليم.

ورصدت بعثة المجلس خلال زيارتها إلى أوناMينثي تقدما في البرنامج المتكامل لإدارة الحدود. ولاحظت البعثة سهولة اختراق الحدود وحرية الحركة في المنطقة الحدودية بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، ولاحظت التقدم المحرز في البنية الأساسية. واستمع أعضاء البعثة إلى إيضاحات حول إعداد وثائق تشريعية مهمة بشأن إدارة الحدود تعكف الحكومة على صياغتها بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وشجع أعضاء المجلس السلطات الوطنية على مواصلة تعزيز نظام بيانات الجمارك وتكثيف الدوريات البرية وفتح نقاط مراقبة جديدة لزيادة الدخل المحصل الذي يشكل جانبا مهما من الموارد النقدية للدولة. وبالمثل، تم إبلاغ أعضاء المجلس باستئناف عمل اللجنة المشتركة بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، وهو ما من شأنه أن يقود إلى وضع برنامج عمل لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وزار أعضاء المجلس القاعدة البحرية لبعثة الأمم المتحدة في فورت ليبرتي حيث درسوا خطة عمليات الدوريات البحرية بالاشتراك مع شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية لهايتي. كما تم إخبار بعثة المجلس أن القوة البحرية المشتركة في فور ليبرتيه تشارك أيضا في دورية حدودية أسبوعية، برا وبحرا وجوا.

وبخصوص سيادة القانون وحقوق الإنسان، بات من الواضح من خلال المحادثات مع وزير العدل والأمن العام ووزيري الدولة للعدل والأمن العام والمدير العام لشرطة هايتي الوطنية ومدير إدارة السجون وكذلك قائد بعثة الأمم المتحدة ومفوض الشرطة بها، أن الأولوية بالنسبة لهايتي هي تعزيز قدرة الشرطة الوطنية، حيث أن ذلك أمر ضروري لتحقيق الملكية الوطنية لمسألة الأمن. وأحرز تقدم، من بين جملة أمور، في التدريب المهني للمسؤولين وزيادة الطاقة المؤسسية وتطوير البنية الأساسية بغية بلوغ الأهداف المحددة في خطة إصلاح الشرطة. ويتطلب هذا البرنامج الطموح دعم المجتمع الدولي وتعاونه.

ولاحظت البعثة النجاحات التي تحققت في إصلاح وتعزيز سيادة القانون ومؤسساته في هايتي. ولاحظ ممثلو المجلس الذين حضروا افتتاح مدرسة القضاة حدوث تقدم في تنظيم القضاء بتنفيذ ثلاثة قوانين مهمة: تنص على إنشاء المجلس الأعلى للقضاء والنظام الأساسي للهيئة القضائية والقانون الذي يدعم نظام تدريب القضاة.

وعلى الرغم من هذه النجاحات، ما فتئت البلاد تنتظر إنشاء المجلس الأعلى للقضاء وتعزيز مكتب حماية المواطنين وعمليات التفتيش القانوني وتنفيذ الخطة الإستراتيجية لتوسيع السجون في البلاد وإجراء استعراض عام للحالة الراهنة للسجناء المحتجزين في الحجز الوقائي. وأدت القدرة المحدودة للقضاء على إدارة العدالة بسرعة إلى زيادة حادة في عدد النزلاء الذين تكتظ بهم السجون والذين تنتهك حقوقهم الأساسية. وأعربت رئيسة الوزراء ووزير العدل عن الرغبة في تحسين قدرة قطاع العدالة ونوها بالدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في هذا المجال.

وأكدت السلطات في هايتي احترام الحقوق المدنية والسياسية في البلاد، وبخاصة حرية التعبير. وأعرب أعضاء البعثة عن القلق إزاء القيود المفروضة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هايتي، وهو وضع تفاقم بسبب الحالة الإنسانية الناجمة عن الظواهر الطبيعية في عام ٢٠٠٨ والأزمة الغذائية العالمية وتدهور الاقتصاد الدولي.

وبخصوص الحالة الإنسانية، فإن هايتي قليلة المنعة بصفة خاصة في مواجهة الأعاصير والعواصف الاستوائية التي تهب من المحيط الأطلسي. ورأى أعضاء المجلس آثار الفيضانات الناجمة عن أعاصير العام الماضي في مدينة

غونـاييف. كمـا تم إطلاعهـم علـى الجهـود المبذولـة لمنـع الكوارث وتقليل المخاطر وضبط الأحواض المائية. وزارت البعثة مشروعا كثيف العمالة للحد من أوجه الخطر عن طريق تشييد المصاطب وبناء السدود الصغيرة وإعادة تخطيط المجاري المائية وتجديد القنوات.

وما زال الأمن الغذائي أحد الشواغل الكبرى في البلاد. وحصل أعضاء المجلس على معلومات عن الحالة الصعبة للقطاع الزراعي في هايتي. وأعرب الممثل الدائم لليابان، وأيده في ذلك أعضاء المجلس الآخرون، عن القلق إزاء قلة الإنتاجية في قطاع يعمل به أكثر من ٥٠ في المائة من السكان ولا يفي سوى بنسبة ٤٨ في المائة من الاحتياجات الغذائية. وشجع أعضاء المجلس سلطات هايتي على اعتماد سياسات زراعية مصممة لزيادة الإنتاج. كما حثوا حكومة هايتي على إظهار التزامها بوضع أهداف يمكن بلوغها في أطر زمنيـة معقولـة، وكـل ذلـك مـن أجـل المسـاهمة في استقرار البلاد.

وفي ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، اتضح للبعثة أن المعدلات الحالية للفقر المدقع – ٨٠ في المائة من السكان يعيشون على أقل من دولارين في اليوم و ٥٠ في المائة يعيشون على أقل من دولار في اليوم – تتنافى مع هدف تحقيق الاستقرار في الأجل القصير. وأشار المتحاورون الهايتيون إلى مدى أهمية مواصلة العمل مع المجتمع الدولي بغية تنفيذ استراتيجية لإعادة تعمير البلد وتحقيق التنمية فيه. وأقروا بأهمية ورقة استراتيجية الحد من الفقر وتقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد الكارثة. وفي ذلك السياق، تشكل اقتراحات الأستاذين بول كوليي وجيفري ساش، وقانون الولايات المتحدة لمنح فرص الوصول التفضيلي للصادرات الهايتية – أي القانون المتعلق بالفرص المتاحة لهايتي في نصف الكرة الغربي من خلال تشجيع الشراكة (HOPE II) – مبادرات أساسية لتنشيط اقتصاد هايتي وتحقيق الأمن الاقتصادي في الأجل الطويل.

كما اعتُبر المؤتمر المقبل للمانحين الذي سيُعقد في واشنطن العاصمة، بناء على دعوة من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، فرصة أساسية لتمكين هايتي من الحصول على المزيد من الأموال لانتعاشها وإعادة تعميرها. ولاحظت بعثة المجلس أن إسهام المهاجرين الهايتيين في تحقيق التنمية بهايتي، الذي يرتهن الآن بإجراء إصلاح لا يزال عالقا للسماح لهم بحمل الجنسية المزدوجة، يجب أن استعراضه أيضا.

وفي ما يتعلق بالتعاون الإقليمي، أُتيحت لبعثة المجلس فرصة عقد اجتماع مع الفريق الرئيسي، وتمكَّنتْ من ملاحظة الدور الحاسم الذي اضطلع به لكفالة تفعيل التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومجتمعي الدبلوماسيين والمانحين. وطوال فترة البعثة، لاحظ أعضاء المجلس القدر الكبير من التزام بلدان أمريكا اللاتينية إزاء هايتي. وعلاوة على المشاركة التامة لبلدان المنطقة في قوات حفظ السلام بمساهمتها بقوات وأفراد شرطة، فإنها لا تزال تقدم الدعم لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد، من خلال الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف، والبرامج الإنمائية المحددة، والمشاريع ذات الأثر السريع التي تُنفذ في إطار بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي ذلك السياق، يجب التأكيد على أن السلطات الهايتية أشارت في مناسبات متكررة إلى أن التعاون في ما بين بلدان الجنوب مجال يستأثر باهتمامها المتزايد.

كما استطاعت البعثة أن تتأكد من أن مواصلة مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، أمر هام لكفالة اندماج هايتي في السياق الأوسع نطاقا لأمريكا اللاتينية ومنطقة

البحـــر الكـــاريبي، ولتعزيـــز التـــزام شـــركائها في نـــصف الكرة الغربي.

ولا يـسعني أن أختـتم بيـاني بـدون أن أؤكـد مجـددا الخلاصـة الـتي آلـت إليهـا البعثـة، ومفادهـا أن المجتمـع الـدولي ملتزم بنجاح هايتي. وبالتالي، لا بد أن تعزز السلطات الهايتية توافـق الآراء علـى الـصعيد الـوطني، لـيس لكفالـة الاسـتقرار والأمـن الـسياسي فحـسب، بـل أيـضا لوضـع أسـاس مـتين لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي.

وسيتم توزيع مشروع تقرير البعثة قريبا على أعضاء المجلـس ليقومـوا باستعراضـه. وهـو يتـضمن تحلـيلا مفـصلا لأنشطة البعثة واستنتاجاها في المجالات التي تناولتـها الإحاطة الإعلامية اليوم.

الـرئيس: أشـكر الـسفير أوربينـا علـى الإحاطـة الإعلامية التي قدمها.

وأود، باسـم المجلس، أن أعـرب عـن التقـدير لجميع أعضاء مجلس الأمـن والأمانـة العامـة الـذين شـاركوا في البعثـة الـتي قادهـا الـسفير أوربينـا باقتـدار كـبير، وأثـني علـى طريقـة اضطلاعهم بمسؤولياهم الهامة، نيابة عن المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد ميروريس (هـايتي) (تكلـم بالفرنـسية): باسـم حكومة هايتي، أشكر مجلس الأمـن علـى تنظيمـه بعثـة المجلس إلى هـايتي. كمـا أتقـدم بـشكري الخـاص إلى الـسفير أوربينـا الذي قاد البعثة. ونعتقـد أن إحاطتـه الإعلاميـة كانـت شـاملة وغطت جميع المجالات التي تناولتـها البعثـة خلال زيارهـا إلى هايتي. وكما يعلم الأعضاء، فإن هذه الزيارة تمـت في أعقـاب الزيـارة الـتي قـام بهـا الأمـين العـام بـصحبة الـرئيس الأسـبق بيل كلينتون، ومكنت المجتمع الدولي، الممثل بأعـضاء المجلـس، من تكـوين فكـرة شـاملة عـن الحالـة الـتي تواجههـا هـايتي منـذ فترة. ومثلما أشار إليه الـسفير أوربينـا علـى نحـو صـائب، مـن الواضح أن الحالة الأمنية في الميدان منـذ عـام ٢٠٠٥ إلى الآن تحسنت بشكل كبير. وقد أشار إلى ذلـك مختلـف المتحـاورين الذين أُتيحت لهم فرصة تشاطر انطباعاهم مع أعضاء المجلس.

غير أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية، مثلمـا ذكـرت ذلـك بوضـوح أعلـى سـلطات البلـد، بـدءا بـالرئيس ورئـيس الـوزراء، لا تـزال هـشة للغايـة. وكمـا قـال الـسفير أوربينـا، لا نزال نعاني من الآثار المدمرة للأعاصير الأربعة المتتالية الـتي اجتاحت هايتي عام ٢٠٠٨. ومن الهام أن نشدد أمـام المجلـس علـى أن مـا أُحـرز مـن تقـدم اقتـصادي هزيـل عـام ٢٠٠٨ تَقوَّض جراء الأعاصير. ونتيجة لذلك، تلقَّى القطـاع الزراعـي خاصـة، فـضلا عـن المرافـق الأساسـية، ضـربة موجعـة مـن الصعب جدا على البلد أن يتعافى منها.

بيد أنني، وباسم حكومة بلـدي، أود أن أؤكـد مجـددا للمجتمـع الـدولي إصـرار بلـدي علـى الالتـزام بإعـادة الـتعمير والتنمية. ولذلك السبب، نولي أهمية بالغة لمؤتمر المانحين القادم الـذي سيستـضيفه مـصرف التنميـة للبلـدان الأمريكيـة في واشـنطن. ونأمـل أن تحظـى هـايتي مـرة أخـرى بـدعم المجتمـع الدولي، الذي لم يخيب ظننا أبدا حتى الآن.

وفي الختام، أود أن أعرب مجددا عـن تقـديري لمجلـس الأمن على تنظيمـه لهـذه الزيـارة. وأود أن أعـرب عـن امتنـاني الخاص للسفير أوربينا الـذي قـاد الزيـارة. كمـا أود أن أعـرب عن تقدير الحكومة الهايتية للمجلس علـى مـا يوليـه لهـايتي مـن اهتمام دائم ومتواصل.

الرئيس: أشكر ممثـل هـاتي علـى بيانـه. لا يوجـد أي متكلمون آخرون مدرجون في قـائمتي. وبـذلك يكـون مجلـس الأمن قد اختـتم المرحلـة الحاليـة مـن نظـره في البنـد المـدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.